اقتصاد

الحكومة تتقشف على الحكومة

خميس: ٢٠٠ مليار ليرة للإنتاج نصفها ناتج عن خفض الصرفيات في القطاع الإداري

| هناء غانم

أعلنت الحكومة خلال اجتماع المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي أمس إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الاستثماري والجاري في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٩، بهدف التركيز على المشاريع ذات الطبيعة الإنتاجية في الصناعة والزراعة والحرف، إذ تم الاتفاق على إعادة ضبط الإنفاق الإداري الذي لا يخدم الإنتاج، واستخدام الوفورات المالية الناتجة عن هذا الضبط، والبالغة نحو ١٠٠ مليار ليرة سورية لدعم المؤسسات الاقتصادية الأكثر إنتاجية، وتوزيعها لمواجهة الصعوبات والتحديات في قطاع النفط والطاقة ودعم الإنتاجين الزراعي والصناعي.

وخلال الاجتماع، أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أنه لا تعديل في أرقام الموازنة، وإنما تصويب للإنفاق، فقد تم توجيه ٢٠٠ مليار ليرة نحو التنمية والإنتاج، منها ١٠٠ مليار ليرة ناجمة عن خفض الصرفيات في القطاع الإداري، لافتاً إلى عدم وجود أي انكماش أو تقشف بالموازنة، وإنما إعادة ترتيب الموارد وتوجيهها نحو الإنتاج، والاعتماد على الذات، وتنفيذ خطة الدولة بما يحقق متطلبات المواطنين وضبط الهدر وترتيب الأولويات وفق ما تتطلبه الظروف الاستثنائية التي تمر بها سورية.

وأضاف: «رؤيتنا للعام القادم متفائلة لتجاوز الصعوبات والتحديات المفروضة ولدينا عزيمة وتصميم أكبر لاستخدام الموارد التي خصصت في الموازنة العامة لأن تكون في المجال الصحيح الذي تعطي إنتاجاً أسرع».

هذا وتم الاتفاق على إيقاف شراء المواد الكمالية من الأثاث والتجهيزات المكتبية وعمليات الترميم وإكساء الأبنية غير الضرورية للجهات العامة، والاستمرار بإيقاف شراء السيارات السياحية بشكل كامل للجهات العامة، باستثناء الآليات الهندسية لزوم مشاريع تنفذ فعلاً.

وحافظ المجلس على أساسيات توجه الموازنة لجهة تعزيز صمود الجيش والقوات المسلحة وتأهيل البنى التحتية لقطاع النفط وتأمين القمح والدواء وتعزيز الإنتاج الزراعي والصناعي والحرفي ودعم المشاريع الإنتاجية والتنموية.

وشمل التوجه الاستمرار بتحقيق مبدأ الاعتماد على الذات والتركيز على التوسع بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، والزراعات الأسرية ومشاريع التنمية الريفية، والاستمرار بتنفيذ خطة إحلال بدائل السلع المستوردة وتم وضع النواة الأساسية للبنى التحتية اللازمة لهذه الخطة خلال العامين الحالي والقادم، والتأكيد على متابعة الخطط التفصيلية للوزارات وتصويبها لتتوافق مع قرارات المجلس الأعلى للتخطيط والاستمرار بتمويل القطاع العام الاقتصادي وتنفيذ الخطة التنموية الشاملة لمحافظة حلب.

ترتيب الأولويات

صرّح وزير الزراعة أحمد القادري للصحفيين بأن الاجتماع أعاد ترتيب أولويات الإنفاق في الموازنة من خلال التركيز على دعم القطاعات الإنتاجية والتنموية، مشيراً إلى أن الوزارة تعمل على دعم القطاعات الإنتاجية من خلال دعمها لمؤسسة إنتاج وإكثار البذار وإحلال المستوردات، حيث بدأت في دعم البرنامج الوطني لإكثار بذار البطاطا الذي يوفر كميات كبيرة من البذار التي يتم استيرادها، وزيادة الطاقة الإنتاجية لمركز إنتاج بذار القمح المبرغل والمعقم لتلبية احتياجات الفلاحين وتغطية متطلبات المنتجين الزراعيين.

وبيّن أن الوزارة تعمل على زيادة الدعم لقطاع الثروة الحيوانية عبر المؤسسات الإنتاجية للمباقر وتصنيع المنتجات الحيوانية وتطوير وتحسين إنتاجية الأغنام والماعز وتوزيعها على الفلاحين، ودعم قطاع الدواجن العام والخاص لزيادة الطاقة الإنتاجية لهذه المؤسسات لتكون مساهمة بشكل أكبر في تأمين قسم من احتياجات السوق المحلية، مشيراً إلى أنه تم التركيز أيضاً على توجيه الاعتمادات الاستثمارية لتطوير التنمية الريفية وتمكين الأسر الريفية اقتصادياً من خلال استخدام بعض التقانات كالزراعة الأسرية وبعض المنح الإنتاجية التي تساعد على تحسين دخل الأسر.

بدوره، أكد وزير المالية مأمون حمدان أنه لن يكون هناك أي تعديل للموازنة العامة للدولة، وإنما إعادة ترتيب للأولويات للمشاريع ذات الطبيعة الإنتاجية والزراعية والصناعية، وكل ما يدعم الإنتاج ستكون له الأولوية، مشيراً إلى أن التوفير سيكون عن طريق توفير النفقات في القطاع الإداري، أي سيكون هناك بحدود ٢٥ بالمئة وفورات اقتصادية تدعم القطاع الإنتاجي والمزايا التنافسية للاقتصاد الوطني.

مستلزمات الإنتاج

بين رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد الصابوني أن توجيه إنفاق الموازنة العامة للدولة لدعم العملية الإنتاجية وتقديم الخدمات العامة كان جوهر النقاشات التي دارت خلال الاجتماع، مشيراً إلى أن ما تقوم به الحكومة هو خطوة نوعية باعتبارها توجه مجمل الإنفاق باتجاه تامين مستلزمات العملية الإنتاجية مع عدم المساس بالإنفاق الجاري الذي يدعم عمليات الرواتب والأجور، وإنما سيتركز التوفير على النفقات الإدارية غير المنتجة لدعم العملية الإنتاجية، إضافة إلى بعض الوفورات وحجز مبلغ من احتياطي الموازنة ومن الديون.

رئيس الاتحاد العام للحرفيين ناجي الحضوي أكد أن العنوان الرئيس للاجتماع هو الإنتاج والتنمية والاعتماد على الذات، مؤكداً أنه لا انكماش بالموازنة إنما هو تصويب للأفضلية للقطاع المنتج الحرفي والصناعي.

وأشار رئيس اتحاد غرف الزراعة محمد كشتو إلى أنه تم خلال الاجتماع طرح أفكار متقدمة حول موازنة منفتحة لا انكماش فيها، بل ترتيب الأولويات ودعم القطاع الزراعي وتوفير المستلزمات لزيادة العملية الإنتاجية.

تفاصيل النفقات الإدارية

قدرت اعتمادات النفقات الإدارية في موازنة ٢٠١٩ بمبلغ ٢٧٢,٩٨ مليار ل.س، بزيادة ٥٨,٨٣ بالمئة عن موازنة ٢٠١٨.

وتتألف النفقات الإدارية من ١٦ بنداً، تتضمن النقل والأشغال بمبلغ ٥,٤٢ مليارات ليرة في موازنة ٢٠١٩، والبريد والبرق والكهرباء والهاتف والمياه بمبلغ ٨,٦١ مليارات ليرة، والبنزين بمبلغ ١٣,٧ مليار ليرة، والمازوت بمبلغ ١٧,٤٨ مليار ليرة، والأدوية والمستلزمات الطبية والمخبرية بمبلغ ١١٤,١٣ مليار ليرة.

إضافة إلى الكسوة والألبسة بمبلغ ٦,٦٢ مليار ليرة، والقرطاسية بمبلغ ٩,٢ مليارات ليرة، والصيانة بمبلغ ٢٣,٢٢ مليار ليرة، وبدلات الإيجار بمبلغ ٤,٦٧ مليارات ليرة، والنفقات السياسية بمبلغ ٢٤٠ مليون ليرة، ونفقات الدعاية والضيافة والمؤتمرات بمبلغ ٤٤٠ مليون ليرة، والإعاشة بمبلغ ١٥,٨٢ مليار ليرة، والنفقات الإدارية المتنوعة بمبلغ ١٢,٥٤ مليار ليرة، ونفقات التداوي خارج القطر بمبلغ ١٢٠ مليون ليرة، ولوازم الإدارة الثابتة بمبلغ ١١,٨٢ مليار ليرة، والنفقات الإدارية الخاصة بمبلغ ٢٨,٩٥ مليار ليرة.

وفي سياق متصل بمخصصات الموازنة فقد تم اعتماد مبلغ ٤٣٣,٩١ مليار ليرة احتياطي للمشاريع الاستثمارية.

يشار إلى أن مصرف سورية المركزي جمع نحو ١٣١ مليار ليرة سورية جراء طرح شهادات إيداع مؤخراً، تعتبر أحد مصادر التمويل الحكومي أيضاً.

تاجر الألماس يدفع مليوني ل.س فقط سنوياً

أكبر صائغ ذهب يدفع ضريبة مليون ل.س ومنهم من يدفع ١٠٠ ألف فقط سنوياً

| علي محمود سليمان

صرّح مدير مالية دمشق محمد عيد لـ«الوطن» أن تحصيل ضريبة الدخل من محلات وورشات الصاغة كان جيداً خلال الفترة الماضية وذلك بعد توجه الصاغة لتسديد الضريبة والاستفادة من فترة الحسم والتي تبلغ نسبتها ٤٪ للشهرين الأول والثاني من العام الحالي ونسبة ٣٪ للشهرين الثالث والرابع، ولكن لا يمكن حصر العدد الذي سدد الضريبة حتى الآن ولكنه رقم جيد، والتحصيل ما يزال مستمراً.

وأوضح أنه تم البت بكافة الاعتراضات التي قدمت من الصاغة من قبل لجنة الاستئناف والبالغة ١٥٠ اعتراضاً، واللجنة مستعدة لاستقبال أي اعتراض يقدم إليها، حيث قامت بدراسة كل اعتراض، وتم تقديمه بوجود الخبير من جمعية الصاغة، ومن اعتراضه محق والذي كان الرقم المطلوب منه مرتفعاً تم تخفيضه، ومن كان اعتراضه غير محق تم تثبيت رقم الضريبة عليه لتحصيله.

ولفت إلى تصويب الأرقام المحددة لتحصيل ضريبة الدخل من الصاغة، وذلك بتخفيضها بالنسبة للأسواق التي تشهد نشاطاً أخف ومبيعاً أقل مثل أسواق ركن الدين ومساكن برزة، حيث أصبح الوسطي ما بين ٤٠٠ –٦٠٠ ألف ليرة، أما الأسواق الرئيسية لمبيع الذهب بقيت على حالها تقريباً بالنسبة للأرقام المطلوبة والتي تتراوح بين ٨٠٠ ألف ليرة وحتى المليون ليرة، مع تحصيل مبلغ مليون ومئة ألف من صائغين لوجود نشاط جيد في المبيع لديهم، وبالنسبة للمحلات الأقل نشاطاً فهي تتراوح ما بين ١٠٠ ألف و٣٠٠ ألف ليرة سورية.

ولفت عيد إلى وجود صاغة تشتغل بالألماس تبلغ ضريبة الدخل بالنسبة لهم قرابة المليونين وتم تحصيلها منهم وهم ستة صاغة للألماس، معتبراً أن التحصيل يتحمل الزيادة وسينظر به في العام القادم، وكذلك الأمر بالنسبة لصاغة الذهب بعد دراسة نشاطهم من مبيع وشراء إن كان ارتفع أو انخفض في العام القادم.

بدوره أوضح عضو جمعية الصاغة وصنع المجوهرات بدمشق إلياس ملكية لـ«الوطن» أن البت بالاعتراضات من قبل مالية دمشق ساعد في التفاهم لتحصيل ضريبة الدخل، حيث طالبت الجمعية بتخفيض المبالغ المطلوب تحصيلها بالنسبة للأسواق الثانوية، وذلك ضمن صيغة ترضي الطرفين، مبيناً أن توزيع الصاغة يتم وفق معايير مرتبطة بالسوق الذي يتواجد فيه محل الصائغ وحجم المبيع السنوي له، فهناك صاغة تتواجد في أسواق هامة ورئيسية ومحلات صاغة أخرى تتواجد في أسواق شعبية وثانوية، كما أن مالية دمشق ستقوم بالرجوع إلى سجلات الأعوام الماضية الخاصة بتحصيل ضريبة الدخل للاستفادة منها في تحديد من هم الصاغة المكلفون ضريبياً وما هو متوسط الضريبة التي كانوا يدفعونها.

وحول واقع السوق، أكد ملكية استمرار الركود على الرغم من وصول شهر آذار لمنتصفه وقرب مناسبة عيد الأم التي عادة وفي كل عام تتحسن فيها حركة المبيع، مسوغاً ذلك بضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين.

هذا وقد استقر سعر الذهب خلال أسبوع، عند مستوى ١٩١٠٠ ليرة سورية للمبيع و١٩ ألف ليرة سورية للشراء لغرام عيار ٢١، حيث يتم التسعير وفق دولار وسطي بـ٥٢٧ ليرة سورية.

العوض لـ«الوطن»: انتعاش في حركة الاستثمار ونشاط ملحوظ في الصناعات الغذائية

صناعي سوري في المغرب وإفريقيا يرخص لـ٦ معامل في درعا منذ بداية ٢٠١٩

| الوطن

صرّح مدير صناعة درعا عبد الوحيد العوض لـ«الوطن» بأن حركة الاستثمار في المحافظة تشهد انتعاشاً ملحوظاً خلال العام الجاري (٢٠١٩) متأثرة بشكل إيجابي بإعادة منفذ نصيب الحدودي مع الأردن للعمل، إضافة إلى المساعي الحكومية لتنشيط الاستثمار وإزالة المعوقات أمام المستثمرين.

ولفت إلى أن بعض الصناعيين السوريين في الخارج بدؤوا بالعودة إلى سورية وإقامة استثمارات جديدة ونقل معاملهم، إذ في درعا وحدها حصل أحد المستثمرين السوريين في المغرب العربي وإفريقيا على ترخيص لـ٦ منشآت صناعية دفعة واحدة، بعضها في مجالات يعمل فيها خارج البلد.

ونوّه العوض بإجراء العديد من التسويات لمنشآت صناعية بدأت تعمل في المحافظة قبل إكمال عودتها إلى كنف الدولة، وقد حصلت هذه المنشآت على تراخيص نظامية، وهي تعمل اليوم بشكل قانوني.

بلغة الأرقام، بيّن العوض ترخيص ٣٧ مشروعاً في المحافظة منذ بداية العام الجاري، برأسمال قيمته ٩٣٥ مليون ليرة سورية، ٢٦ منها وفق القانون ٢١ للعام ١٩٥٨، برأسمال ٨١٢ مليون ليرة، نصفها تقريباً (١٨ مشروعاً) في الصناعات الغذائية، وتتوزع المشاريع المرخصة المتبقية بين ٧ في الصناعات الكيميائية، ومشروع في القطاع النسيجي، إضافة إلى ١١ مشروعاً حرفياً مرخصاً وفق القانون ٤٧ للعام ١٩٥٨، برأسمال قدره ١٢٣ مليون ليرة، أغلبها في الصناعات الغذائية (٨ مشاريع) و٣ في القطاع الهندسي.

وبالانتقال إلى المشاريع المنفذة، فقد بين العوض تنفيذ ١٩ مشروعاً منذ بداية ٢٠١٩ برأسمال قدره ٥٢٨ مليون ليرة، منها ١٣ مشروعاً منفذاً وفق القانون ٢١ للعام ١٩٥٨، برأسمال ٤٧٠ مليون ليرة، أغلبها أيضاً (١١) مشروعاً في القطاع الغذائي، ومشروعات في الصناعات الكيميائية، مقابل تنفيذ ٦ مشاريع وفق القانون ٤٧ للعام ١٩٥٨، برأسمال ٥٨ مليون ليرة، ٤ منها في القطاع الهندسي، ومشروعات في الغذائي.

كما لفت العوض إلى وجود مشروعين في الصناعات الدوائية البشرية قيد التشغيل، سوف تطرح منتجاتهما في الأسواق قريباً.

ونوّه بأن النشاط الملحوظ في الصناعات الغذائية إنما يعود بصورة رئيسة لتوافر المواد الأولية في المحافظة المشهورة بالزراعة.

معاون وزير التموين في اليوم العالمي لحماية المستهلك: أزمة الغاز أزمة أخلاقية

جمعية المستهلك بلا رؤية منذ ٥ سنوات وخلافات في مجلس إدارتها

- ممنوع على السورية للتجارة الشراء من سوق الهال.. بل من المنتج مباشرة
- عثمان: واجب المستهلك التحقق من البضائع التي يشتريها وطريقة استخدامها وتخزينها وصلاحيتها

| وفاء جديد

أكدت رئيسة جمعية حماية المستهلك سراب عثمان أن حماية المستهلك مسؤولية الجميع، ولفتت إلى حقوق المستهلك المتمثلة بحق الأمان والمعرفة وإشباع احتياجات الأساسية وحق الحياة، كما أشارت إلى وجوب تحقق المستهلك من البضائع التي يشتريها وطريقة استخدامها وتخزينها ومدى صلاحيتها وعدم شراء السلع مجهولة المصدر، وضرورة الإبلاغ عن المخالفات التي يشاهدها.

جاء ذلك خلال الملتقى الحواري بمناسبة اليوم العالمي لحماية المستهلك الذي عقد في غرفة تجارة دمشق أمس.

من جانبه أكد معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب حرص الحكومة على استمرار توفير الاحتياجات الأساسية للمواطن بمواصفات ونوعية جيدة، وتوافر عوامل السلامة الغذائية في جميع المنتجات والسلع، لافتاً إلى الدور المهم لجمعية حماية المستهلك في نشر الثقافة وتوعية المستهلكين، مؤكداً أن قانون حماية المستهلك منح الجمعية دوراً كبيراً في تزويد المستهلك بالمعلومات التي تهمه، والتنسيق مع الجهات الرسمية في مجال الرقابة على المنتج وتقديم المقترحات لدعم المستهلك، إلى جانب إصدار النشرات والمطبوعات المتعلقة بتوعية المستهلك.

ولفت إلى أنه منذ ٥ سنوات يتم الاجتماع بجمعية حماية المستهلك في اليوم العالمي لحماية المستهلك الموافق لـ١٥ آذار ويتم فيه طرح الطروحات ذاتها، متسائلاً عن رؤية الجمعية التي تنوي تطبيقها هذا العام، مشيراً إلى طلب الوزارة منها تقديم رؤيتها الجديدة لحماية المستهلك بالتنسيق مع الوزارات كافة، مؤكداً أنه لم يتم تقديم أي رؤية منذ ٥ سنوات وحتى الآن لتطوير عمل الجمعية كرديف للوزارات المعنية بحماية المستهلك.

وأشار شعيب إلى وجود خلافات بين أغلبية أعضاء مجلس إدارة الجمعية، وأنه خلال الاجتماعات مع الوزارة يأتي ٤ أعضاء فقط من أصل ١٢ عضواً، مؤكداً غياب نشاط الجمعية خلال العام الماضي إذ لا تصل الشكاوى عن طريقها إلا مرة أو مرتين في الأسبوع.

ولفت شعيب إلى تعاون الوزارة مع الوزارات الأخرى، حيث لجان مشتركة في مختلف المجالات، مشيراً إلى وجوب مراقبة البسطات إذ تم خلال الجولات التموينية ضبط الكثير من المواد المشرفة على انتهاء الصلاحية، مؤيداً فكرة نقل البسطات إلى مكان محدد ومنح التراخيص اللازمة لها الأمر الذي يعزز الرقابة التموينية، التي اقترحت خلال اللقاء.

تشجيع الصناعة

أكد شعيب أن دعم الحكومة هو دعم للعملية الإنتاجية، حيث تشجع الصناعيين على العودة إلى العمل وتقديم الدعم الكافي لهم لإعادة دوران عجلة الإنتاج والتنمية الاقتصادية في البلد، مضيفاً: «لا نسمح لأي تاجر بالغش ولا أن يكون عمله متضارباً مع التوصيات الحكومية»، منوهاً بأن الحكومة مع العملية التشاركية بين التجار والصناعيين للوصول إلى الهدف الواحد وهو التنمية الاقتصادية للبلد.

وبيّن شعيب أن ٩٠ بالمئة من المواد في الأسواق آمنة لجهة النوعية والمواصفات ولا مخالفات جرثومية فيها، مشيراً إلى أنه مع إعادة هيكلة إدارة المؤسسة السورية للتجارة تم وضع تعليمات جديدة، موضحاً أنه تم إعادة النظر بموضوع الأسعار في الصالات، حيث ستكون أسعارها أقل من أسعار النشرة التموينية للخضر والفاكهة.

ولفت إلى أنه تم استيراد وشراء المواد الغذائية من المنتج مباشرة، مضيفاً: «ممنوع على أي فرع من فروع المؤسسة السورية للتجارة الشراء من سوق الهال، فالشراء من المستورد أو المنتج حصراً، كما أنه سيتم استيراد البطاطا من المنتج مباشرة».

وبيّن شعيب أنه تم خلال الأسبوع الماضي ضبط مخلات بأصبغة ممنوعة، ومع المتابعة تبين أنه تم تأمين الأصبغة من مكتب عقاري لديه سجل تجاري لتجارة واستيراد المواد الغذائية.

وأشار شعيب إلى أن أزمة الغاز أزمة أخلاقية، حيث يتم توزيع ٢٠ ألف أسطوانة في دمشق و٢٥ ألف أسطوانة في ريف دمشق يومياً، وهذه كميات كافية إذ تبلغ كمية الاستهلاك عادة خلال فصل الشتاء ١٨ ألف أسطوانة يومياً و١٤ ألف أسطوانة يومياً خلال فصل الصيف في محافظة دمشق.

بدوره، أكد مدير غرفة تجارة دمشق عامر خربوطلي أن حماية المستهلك مسؤولية الجميع، جميع أفراد المجتمع دون استثناء هم مستهلكون لمجموعة واسعة من السلع، والتجار أيضاً يبيعون مجموعة من السلع لكنهم مستهلكون لمجموعة أكبر، لافتاً إلى مساعي الجميع لاستقرار الأسواق وضمان استيعاب السلع وتوفيرها بشكل أفضل، وبالمكان الأفضل وبالأسعار المعلنة، وبأفضل النوعيات وضمان المنافسة وعدم الاحتكار.

من جانبه، أكد أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزة في مداخلة له أننا بأمس الحاجة لمؤسسات التدخل الإيجابي في هذه الفترة، مبيناً أن هناك ارتفاع أسعار جنونياً في الأسواق، متسائلاً عن دور مؤسسات التدخل الإيجابي لهذه الناحية.

ولفت حبزة إلى أنه وخلال جولات الجمعية في الأسواق بين العديد من التجار وأصحاب الفعاليات التجارية التداخل في عمل بعض المؤسسات والجهات الرقابية (من تموين وجمارك وصحة).

مداخلات

تناولت المداخلات مواضيع التعاون والتنسيق بين الوزارات المعنية بحماية المستهلك وجمعية حماية المستهلك، وأن يكون هناك صيغة ليقوم أعضاء جمعية حماية المستهلك بدور تنسيقي بين إدارات الحكومة جميعها، كما تناولت ضرورة تنظيم اقتصاد الظل.

أحد المشاركين في الملتقى بيّن بمداخلة له أن هناك منتجات في المعامل تبقى مدة ٦ أشهر من دون تاريخ صلاحية ريثما يتم طرحها في السوق.

وأكد ضرورة التعاون بشكل أكبر في سبيل راحة المواطن وتأمين مستلزماته، مشيرة إلى أن الحكومة الحالية هي حكومة دعم التجار ومن الضروري عند السماح لأي تاجر بالاستيراد أن يكون هناك حد أدنى للمواصفات يتم إلزامه فيها.

كما تناول المداخلات إدخال بعض المواد الخطرة مثل الاسبيستوس في صناعة بودرة الأطفال، كما يتم استخدامها عوضاً عن السكر في صناعة المارشميلو.

وبحسب المداخلات فإن أسعار السلع في الأسواق غير مطابقة لنشرات الأسعار الصادرة عن التموين، كما أن إنتاج القطاع العام لدى منافذ البيع غير موجود، فلماذا لا يتم تسويق الكثير من منتجات القطاع العام في منافذ بيع مؤسسات التدخل الإيجابي.